المسألة الشرقية (الدور الثالث) وتداعياتها على العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر ميلادي.

The Eastern Issue (The Third Role) and Its Impact on the International Relations during the Nineteenth Century

عبد السلام كمون.

جامعة أحمد دراية؛ أدرار(الجزائر).

البريد الإلكتروني: *kamouneabdeslam@univ-adrar.edu.dz*

تاريخ الإرسال: 2022/08/08؛ تاريخ القبول:2022/11/04؛ تاريخ النشر:2022/12/15.

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية مسألة مهمة من تاريخ أوروبا المعاصرة، وهي المسألة أو المشكلة الشرقية وعلاقتها بالدول الأوروبية، والمقصود بها النزاع القائم بين بعض الدول الأوروبية والدولة العثمانية بخصوص البلدان الواقعة تحت سلطتها، وجذور هذه المسألة مرتبطة بتاريخ إنشاء وتأسيس الدولة العثمانية نفسها، أي أنه منذ أن وطأت أقدامها وبسطت نفوذها على بعض أراض دول أوروبا، حينها قام النزاع والصراع بينها وبين بعض تلك الدول الأوروبية ودارت الحروب العديدة بين الطرفين.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه المشكلة الشرقية في دورها الثالث، وتبرز أهم التأثيرات والإفرازات التي أحدثتها على العلاقات بين الدول الأوروبية، خاصة وأن هذه الدول كانت تعاني

من اضطراب سياسي شديد، أي أن التوازن الدولي القائم آنذاك كان غير واضح المعالم، فكانت المسألة الشرقية هي المشكلة التي ساعدت تلك الدول الأوروبية على تجاوز أزمتها السياسية.

الكلمات المفتاحية: المسألة الشرقية؛ الدولة العثمانية؛ الدول الأوروبية؛ التوازن الدولي؛ العلاقات الأوروبية.

Abstract:

This research paper deals with an important issue in the history of modern Europe, that is, the Eastern Issue and its relation with the European countries concerning the conflict between some European countries and the Ottoman State with regard to the countries under its authority. The origins of this issue are linked to the history of the foundation of the Ottoman State itself, that is to say, since it set foot and established its influence on the lands of some European countries, then conflict arose between the Ottoman State and some of these European countries, and many wars took place between them.

This study attempts to shed light on this Eastern Issue in its third role, and shows the important impacts that resulted on the relations between the European countries. The latter were suffering from severe political disturbance, that is, the international equilibrium at that time was not clear. Thus, the eastern Issue was the problem that helped those European countries to overcome their political crisis.

Key words: The Eastern Issue; The Ottoman State; The European Countries; The International Equilibrium; The European Relations.

مقدمة:

في أعقاب الانتصارات الكبرى التي أحرزتها بروسيا على كل من النمسا وفرنسا أصبح التوازن الدولي غير واضح الاتجاهات، فألمانيا أصبحت عملاق في قلب القارة الأوروبية ولكن لا تستطيع أن تسيطر

على القارة، وفرنسا مهزومة وتعاني من اضطراب سياسي شديد، ومع ذلك كانت قادرة أن تحد من نشاط ألمانيا، وبالتالي كان هناك توازن دولي قائم على القلق من تطورات المستقبل، ومن ثم كانت الأمور الدولية في حاجة إلى أزمة كبيرة لحلحلة الوضع السياسي الأوروبي، خاصة وأن فرنسا كانت تبحث عن قوة تتحالف معها ضد العملاق الألماني، فكانت المسألة الشرقية هي الأزمة التي كشفت لبعض الدول الأوروبية الطريق التي يجب أن تسلكها.

وتجدر الإشارة إلى أن المسألة الشرقية تعتبر من أهم المشكلات التي تعرضت لها القارة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر ميلادي، فإذا كانت هذه المسألة نقمة على الدولة العثمانية، فإنها من جهة أخرى كانت نعمة على الدول الأوروبية، إذ بمقتضاها استطاعت هذه الأخيرة تجاوز وضعها السياسي المضطرب، ورسم معالم واستراتيجية واضحة لكل دولة من هذه الدول.

وبناءً على ما سبق ذكره تأتي هذه الدراسة لتعالج إشكالية مهمة مفادها ما انعكاسات المسألة الشرقية (في دورها الثالث) على العلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى؟ وكيف اتخذت هذه القوى الكبرى من هذه المسألة حلاً ناجعاً لتسوية خلافاتها وإعادة توازنها الدولي ؟ وسنعالج هذه الإشكالية من خلال العناصر الآتية:

أولاً: طبيعة المسألة وجذورها.

ثانياً: الدور الثالث من المسألة الشرقية(الحرب الروسية العثمانية).

ثالثاً: تداعيات المسألة وانعكاساتها على الدول العظمى(مؤتمر برلين 1878).

أولاً: طبيعة المسألة وجذورها التاريخية:

أطلق المؤرخون مصطلح المسألة الشرقية على المشكلات المتعلقة بالدولة العثمانية، وهي مسألة النزاع القائم بينها وبين بعض الدول الأوروبية، وبتعبير أدق هي مسألة وجود الدولة العثمانية نفسها في أوروبا، وقد حصر بعض الكتاب الشرقيون والغربيون المسألة الشرقية في النزاع المستمر والدائم بين الإسلام والمسيحية في إطار ما سمي بالحروب الصليبية، غير أن هذا التعريف وبالرغم من أن فيه شيء من الحقيقة، ليس صحيحاً كلياً، لأن الدول الأوروبية التي تنازع الدولة العثمانية وجودها لا تعاديها باسم الدين وحده، بل أكثر من ذلك اتخذت من الدين الإسلامي غطاءً وستاراً لإخفاء أغراض شتى وأطماع مختلفة أهمها الطمع في ممتلكات الدولة العثمانية وطردها خارج القارة الأوروبية(كامل، 1898: 10).

وكان المقصود بالمسألة الشرقية في أول الأمر المشكلات المتعلقة بتهديد العثمانيين لأوروبا من خلال سياستهم التوسعية الأوروبية لما شرعوا في طرق أبواب أوروبا الشرقية، بقيادة محمد الثاني ومن خلفه من السلاطين، وأشهرهم سليمان الفاتح، ومع مطلع القرن الثامن عشر ميلادي تغيّر وجه المسألة، فلم يعد الأمر يتعلق بتفادي وتجنب الأخطار، وإنما أصبح مسألة الإبقاء على الأملاك العثمانية أو توزيعها تبعاً لتفاوت الدول في النزعة والمصلحة، ولا ريب أن هذا التغيير الحاصل في المسألة الشرقية مرده ما ألمّ بالعثمانيين من الضعف بسبب تلاشي قوة السلاطين وابتعادهم عن الأساليب الأوروبية الحديثة في إدارتهم وتنظيم جيوشهم فغدت ممتلكاتهم تحت رحمة الدول الأجنبية(قاسم وحسني، 1929: 108).

وهكذا لما بدأ الضعف يدب في أوساط الدولة العثمانية أصبحت أملاكها مطمع أنظار الدول الأوروبية الواقعة على حدود هذه الامبراطورية، كما أن الحركة القومية التي اجتاحت أوروبا في ذلك الوقت أدت إلى ثورة شعب البلقان وغيرها من الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية، ومن ثم أصبحت المسألة الشرقية في هذه الفترة من تاريخ أوروبا المعاصر تعني المشكلات المترتبة على أطماع الدول الأوروبية في أملاك الدولة العثمانية الضعيفة التي أطلق عليها تعبير "رجل أوروبا المريض".

فالمسألة الشرقية ظهرت إثر الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، وبرزت بشكل واضح وجلي في القرن الموالي، نتيجة تظافر عدة عوامل أهمها التنافس الذي وقع بين الدول الثلاثة (النمسا وروسيا وفرنسا) لاقتسام أملاك الدولة العثمانية التي وصفها آنذاك القيصر الروسي بالرجل المريض، ويعتبر هذا التنافس جزءاً من الصراع الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى حول السيطرة على أكبر قدر ممكن من المستعمرات ومناطق النفوذ في قارتي آسيا وإفريقيا، أما العامل الثاني الذي أجّج المشكلة الشرقية فهو الحركات القومية التي ظهرت في بلاد البلقان طالبة الانفصال والاستقلال عن الدولة العثمانية، فجاءت هذه الحركات في شكل ثورات تسارعت وتنافست الدول الأوروبية -الطامعة في ممتلكات الدولة العثمانية- لنجدتها باسم المسيحية(هريدي، 2009: 164).

والواقع أن جميع تلك العوامل ما هي إلا ذرائع وحجج واهية اتخذتها الدول الأوروبية لتحقيق أغراضها الحقيقية وهو الاستيلاء والسيطرة على أملاك الدولة العثمانية المترامية الأطراف في إطار

سياستهم التوسعية على حساب قارتي آسيا وإفريقيا والبحث عن مستعمرات جديدة للسيطرة على ثرواتها ومن ثم تحويلها إلى أسواق لصرف منتوجاتها.

وما زاد في تعقيد المشكلة أن شعوب البلقان نفسها لم تكن تدين بمذهب مسيحي واحد، فشعوب السلاف كانوا يعتنقون الديانة الأرثوذكسية، بينما كانت مناطق الأفلاق والبغدان كاثوليكية، وهو ما انعكس سلباً على الدول الأوروبية المتنافسة، فالروس أدعوا أحقيتهم في حماية الأرثوذكس، وفرنسا ادعت أحقيتها في حماية الكاثوليك، وهكذا شجع هذا التنافس الروسي الفرنسي النمساوي العنصر السلافي للمطالبة بالاستقلال والوحدة، وانتفض الصربيون في بلغراد خلال الفترة الممتدة من 1804 إلى 1812، فاضطر الأتراك إلى منحهم استقلالاً ذاتياً سنة 1830، ثم واصل الصربيون كفاحهم حتى جلاء العثمانيون عن بلادهم عام 1867، واستقلت اليونان نهائياً عن الدولة العثمانية سنة 1832 بعد قيام ثورتها الكبرى وتدخل الدول الأوروبية لصالحها(هريدي، 2009: 165).

لكن للأسف ما كادت الدولة العثمانية تنهي أزمتها اليونانية، حتى واجهتها أزمة أخرى داخلية لا تقل خطراً عن الأزمة السابقة، والمتمثلة في تمرد مصر وخروجها عن طاعتها، طبعاً مستغلة ضعف الدولة العثمانية وعجزها على مقاومة اليونانيين، فقرّرت مصر اقتطاع جزءاً من أملاكها في الجزيرة العربية وبلاد الشام تعويضاً عما خسرته في الحرب اليونانية.

فأخذ محمد علي باشا، حاكم مصر آنذاك، يتحين الفرص، فوجد ضالته في الخلاف الذي وقع بين مصر وأمير عكا، بسبب عدم

تسليم هذا الأخير الجنود المصريين الفارين، هذا فضلاً عن رفضه تزويد المصريين بالأخشاب لبناء الأسطول المصري، فاستثمر محمد علي هذا الخلاف فسير جيشاً إلى سوريا بقيادة ابنه ابراهيم في تشرين الأول 1831 فأخضعها وأخضع بلاد الشام، حتى أصبحت طريق القسطنطينية ومضائق البوسفور مفتوحة أمام المصريين في كانون الأول 1832(كارل، د س ن: 548).

هذا التقدم الذي أحرزه محمد علي باشا أقلق الدولة العثمانية وروسيا على حد سواء، فاستنجد السلطان العثماني في أول الأمر بالدول الأوروبية لكنها انشغلت بمصالحها الخاصة، فتحول إلى روسيا التي كانت تتحين الفرص للتدخل دون تردد، لأنها رأت في توسع محمد علي على حساب الامبراطورية العثمانية تهديداً لمصالحها، فتحركت على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري في آن واحد، حيث أرسلت مندوباً للإسكندرية لتهديد محمد علي حتى يضطر إلى إيقاف زحفه عند كوتاهيا، وفي نفس الوقت كانت القوات الروسية تصل تباعاً إلى البسفور(الصلابي، 2001: 370).

أما الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا، كان لها موقف آخر، حيث سارعت إلى إجبار الباب العالي على قبول طلبات محمد علي تفادياً للتدخل والخطر الروسي الذي هو أشد وطأة من خطر محمد علي، فوافق الباب العالي -بمضض- على إبرام اتفاقية كوتاهيا بتاريخ 16 أيار 1833، أما روسيا لما شعرت بإجماع الدول على معارضتها تخلت عن عملها الفردي، واشتركت في التوقيع على المذكرة التي اعلنت بها الدول رغبتها في التدخل بين السلطان وتابعه تموز 1839، ومن ثم زال الخطر الروسي وانفتح المجال لانشقاق الدول

مع بعضها البعض في مسألة تحديد الشروط التي تحسم النزاع بين التابع والمتبوع(قاسم وحسني، 1929: 145).

وهكذا تعتبر الأزمة المصرية من بين العوامل التي كرّست وعملت على إضعاف الدولة العثمانية، حيث فسحت المجال للدول الأوروبية وحرّكت أطماعهم التوسعية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، وجعلها لقمة سائغة لهم.

وهذا التكالب والتحالف الأوروبي كله كان بسبب الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية في جميع الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية. وعموماً ترتكز الأصول الرئيسة للمسألة الشرقية على العناصر الآتية:

- الصراع التقليدي بين الشرق الإسلامي وأوروبا الصليبية، فبالرغم من أن الفكرة الصليبية التقليدية قد اختفت في القرن السادس عشر ميلادي، إلا أن كل شعوب أوروبا -على اختلاف مذاهبها- كانت تنتظر اليوم الذي يتلاشى فيه الإسلام والمسلمون أيّا كان عنصرهم عربياً أم الدولة العثمانية أم فارسياً، وكانت هذه المشاعر الخفية توجه نشاط الفرد الأوروبي والساسة الأوروبيين بشكل عام، ولم تكن الحكومات الأوروبية تتراجع عن هذه الأهداف الصليبية الخفية إلا إذا تعارضت مع مصالحها، ومن هنا كان التوسع الأوروبي على حساب الدولة العثمانية المتدهورة أمراً متفقاً عليه ومقبولاً في المجتمع الأوروبي طبعاً مع مراعاة مصالح كل دولة أوروبية(نوار ونعنعي، 1973: 240).
- إن الضعف والتدهور الذي أصاب الدولة العثمانية في شتى المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، هو الذي جعل

الأطماع الأوروبية تجاهها يكوّن "المشكلة الشرقية"، فالأطماع الاوروبية في الدولة العثمانية قوية وقديمة جداً ضاربة في أعماق التاريخ الأوروبي، وكانت قوة الدولة العثمانية تحول دون أي تكتل أوروبي ضدها، ودون أي توسع أوروبي على حسابها، لكن مع ظهور روسيا والنمسا كدولتين حديثتين قويتين مهاجمتين متوسعتين عدت هاتان الدولتان في حالة حرب لا تكاد تنقطع مع الدولة العثمانية حتى استنفذت قوتها وحيويتها، ومن ثم برزت المسألة الشرقية بشكل واضح في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، حين اضطرت الامبراطورية العثمانية -تحت الضغط الروسي والنمساوي- إلى الاعتراف بنفوذ الروس في شمال البحر الأسود، وبسيطرة أسرة الهابسبورج على وسط أوروبا (عمر والقوزي، 1999: 100)، ثم تطورت المسألة بشكل مخيف ولافت للإنتباه حين وصلت روسيا إلى باريس 1814-1815، ووصلت إلى مشارف الأستانة 1828-1829، وهو ما أثار مخاوف الدول الكبرى، وليس فقط الامبراطورية النمساوية، وإنما حتى بريطانيا.

- التسابق والتنافس الروسي- النمساوي على وراثة الدولة العثمانية في البلقان، خاصة بعد حرب القرم (1853-1856)، فلم يعد وجه النمسا نحو ألمانيا، فوجدت مجالها الحيوي في البلقان، فأصبحت أية تطورات في البلقان العثماني تشكل حساسية شديدة لإمبراطورية النمسا- والمجر، بينما كانت روسيا قد ركزت سياستها على تزعم الحركة السلافية، وهي حركة ضارة بكل من الدولة العثمانية والامبراطورية النمساوية، حيث أن هذه

الحركة كانت تهدف إلى استقلال الشعوب السلافية الواقعة تحت حكم هاتين الإمبراطوريتين من جهة، وإلى تقوية النفوذ الروسي في البلقان بجعل هذه الشعوب السلافية مخلب قط للسياسة الروسية من جهة ثانية(نوار ونعنعي، 1973: 295).

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة التقليدية البريطانية تجاه الدولة العثمانية كانت حتى إلى غاية السبعينيات من القرن التاسع عشر قائمة على الأسس الآتية(هريدي، 2009: 239):

- المحافظة على حدود الدولة العثمانية ضد أي توسع أوروبي على حسابها.
- تقوية الوجود والنفوذ البريطاني في الدولة العثمانية خاصة في المواقع الاستراتيجية الهامة في خط وطرق المواصلات العالمية، فلما أدركت بريطانية أن الأستانة هي مفتاح الطريق إلى الهند اشترت أسهم الخديوي اسماعيل في شركة قناة السويس عام 1875 هادفةً من وراء هذه العملية تحقيق غايتين في آن واحد، الأولى وهو التمهيد نحو السيطرة البريطانية على قناة السويس، والثانية قطع الطريق على روسيا ضد أي محاولة منها للسيطرة على مضايق الدردنيل.
- زيادة التحكم البريطاني في النشاط التجاري والعسكري في العراق خاصة بالنسبة لخطوط المواصلات البرية والنهرية في دجلة والفرات، وتوفير الحماية البريطانية على الإمارات العربية المطلة على المنافذ البحرية كالبحرين وإمارات الخليج العربي.

وبالتالي فإن بريطانيا كانت مستعدة لإعلان الحرب ضد روسيا إذا ما حاولت تقويض وتحطيم تلك الأسس البريطانية السابقة الذكر،

ولكن مع مرور الوقت تغير الموقف البريطاني تجاه الدولة العثمانية مائة وثمانية درجة، فتحول موقفها من سياسة الحفاظ على كيان الدولة العثمانية إلى سياسة احتلال واقتسام الدولة العثمانية ومرد هذا التغيير في الموقف البريطاني راجع لعاملين اثنين هما:

- ✓ الاضطرابات المالية والتنظيمية التي اجتاحت مناطق النفوذ البريطاني المتمثلة في الدولة العثمانية ومصر وتونس، واضطرابات طائفية اجتاحت سوريا ولبنان.
- ✓ التطورات التي حدثت في البلقان، حيث أصبح هذا الأخير منذ الثلث الثاني من القرن التاسع عشر منطقة غير آمنة ولا يمكن السيطرة عليها، ومن ثم كان هناك تخوف كبير في أوساط العواصم الأوروبية أن المشاكل البلقانية قد تورط أوروبا في حرب غير مجدية، ولهذا حذّر بسمارك الألماني الدول الأوروبية من مغبة الوقوع في حرب بينها بسبب المشكلات الخاصة بالدولة العثمانية(Edward. J,2003: p324).

وعموماً إذا ما حاولنا حصر مراحل وأطوار المسألة الشرقية من حيث تقسيم أملاك الدولة العثمانية التي انسلخت وانتزعت منها خلال القرن التاسع عشر ميلادي، فإننا نجد أنها تمت على ثلاثة أدوار هي:

الدور الأول للمسألة الشرقية: يعنى بالولايات العثمانية المطالبة بالانفصال والوحدة الأهلية، وكان دافعها اليقظة والحركة القومية.

الدور الثاني للمسألة الشرقية: يعنى بالولايات العثمانية التي استأثر بها حكامها وعملوا على افتكاكها من العثمانيين كمصر وألبانيا.

الدور الثالث للمسألة الشرقية: وهي الولايات العثمانية التي سلختها النمسا وروسيا تنفيذاً لاستراتيجيتهما وسياستهما الرامية إلى وراثة ملك آل عثمان، وهو الدور الذي نحاول دراسته في هذه الورقة البحثية

ثانياً: الدور الثالث من المسألة الشرقية(الحرب الروسية العثمانية):

ظل باب المسألة الشرقية موصداً عدة سنوات، ثم فتح مرة أخرى على مصراعيه حين عادت روسيا إلى استئناف سياستها القائمة على تقسيم أملاك الدولة العثمانية، فكانت البداية في هذا الدور الثالث من المسألة الشرقية بحرب القرم.

1. حرب القرم:

اتسمت العلاقات بين الدولة العثمانية وروسيا بالكثير من العداء والتنافر، فمنذ سيطرة القياصرة على الحكم في روسيا فتحت شهية الروس وازدادت أطماعهم التوسعية، آملين من وراء ذلك في أن تكون روسيا دولة كبرى على مسرح السياسة الأوروبية والدولية، واختلطت هذه الأطماع في الكثير من الأحيان بعواطف دينية متعصبة، متمثلة في أحقية الروس في حماية الأرثوذوكس في العالم، والسيطرة على القسطنطينية التي فتحها السلطان العثماني محمد الثاني (الفاتح)(ينظر التعليق رقم 01)، وكذلك السيطرة على الأماكن المقدسة المسيحية في فلسطين(خاطر، 2011: 113).

غير أن الروس كانوا مدركين تمام الإدراك أن أطماعهم وأهدافهم التوسعية العريضة لن تتحقق، وأن وصولهم إلى المياه الدافئة -وهو حلم راود الروس منذ زمن بعيد- لن يتم إلا بشرطين اثنين، يتمثل الأول في القضاء على الدولة العثمانية في منطقتي آسيا الوسطى

والبلقان وتقسيم ممتلكاتهم بين الدول الكبرى، أما الثاني فهو ضرورة تحقيق قدر كبير من التوافق بين روسيا والدول الأوروبية الكبرى(خاطر، 2011: 114).

ومما زاد من مخاوف الروس أنه لما ارتقى السلطان عبد المجيد(1839-1861) العرش سنة 1839 أخذ في إصلاح شؤون الدولة وهو ما يتعارض تماماً مع أطماعهم التوسعية، لذلك اقترحت روسيا على بريطانيا سنة 1853 أن تتعاونا على حل المسألة الشرقية بصفة نهائية، غير أن بريطانيا آنذاك رفضت الاقتراح جملة وتفصيلاً لأن سلامتها وسلامة مصالحها في الهند مرتبط بسلامة الدولة العثمانية التي كانت تقف سداً منيعاً دون وصول الروس إلى المياه الدافئة، ومن ثم مزاحمة بريطانيا في أماكن نفوذها(نوار وجمال الدين، 1999: 351).

وفي اتجاه آخر أدرك العثمانيون حجم التنافس الكبير بين الدول الأوروبية الكبرى حول الأماكن المقدسة في فلسطين (ينظر التعليق رقم 02)، فعملت الدولة العثمانية على حفظ التوازن بين هذه الدول، لكن تحت ضغط البعض منها (سنو، 1985: 3) قام السلطان العثماني سنة 1852 بإصدار قرار في 09 فبراير 1522 يتم بموجبه منح امتيازات جديدة للكاثوليك تتمثل في تسليمهم مفاتيح البقاع المقدسة في فلسطين ترضية لفرنسا،

وقد تسببت هذه الامتيازات الدينية التي حظيت بها فرنسا في فلسطين في إثارة غضب روسيا ودفعها إلى إعلان الحرب على الدولة العثمانية، علماً أن هذه الامتيازات هي الاخرى لم تكن إلا ذريعة اتخذتها روسيا لتبرير حربها التي أعلنتها على الدولة العثمانية.

فاحتجت روسيا على هذا القرار وألحت على الحكومة العثمانية بإبطاله مدعية أن معاهدتي "قينارجه" و "أدرنة" تخولان لها هذا الحق، لكن الباب العالي أصرّ على قراره، فأجابت روسيا باحتلال الأفلاق والبغدان في جوان 1853 واحتلتهما بعد عدة إيام، وهو ما أحدث غضب وقلق كبيرين في أوساط الدول الأوروبية الكبرى خاصة النمسا وفرنسا وبريطانيا(كامل، 1898: 77).

حفاظاً على مصالحها قامت النمسا باستدعاء الدول الكبرى لعقد مؤتمر في فيينا، وقد لبت الدول الدعوة فاجتمعت في 24 تموز 1853 باستثناء روسيا التي رفضت المشاركة في هذا المؤتمر مكتفية بتعهدها بقبول قرارات المؤتمر إن لم تتعارض مع مصلحتها، لكن المؤتمر خرج بقرار مبهم وغير محدد ترك فيه أمر حماية المسيحيين غامضاً، إذ تستطيع كل من الدولة العثمانية وروسيا تفسيره حسب مصلحة كل منهما، غير أن الدولة العثمانية أصرّت على أن لا توضع حقوقها موضع الشك ووافقتها فرنسا وبريطانيا في الرأي، ولما أعلنت روسيا تمسكها بغرضها الأول، سارعت الدولة العثمانية تحت ضغط شعبها إلى إعلان الحرب ضد روسيا في أكتوبر 1853 وتقدمت الأساطيل الفرنسية والإنجليزية إلى مياه الدردنيل لتخويف وإرهاب روسيا(قاسم وحسني، 1929: 180).

وفي الوقت الذي كانت فيه الدول الكبرى تعمل على إيجاد حل سلمي للأزمة وقع حادث قضى على كل آمال السلم، تمثل في مباغتة أطول روسي لأسطول عثماني في البحر الأسود ودمره على الآخر، وهنا تدخل الأسطولين الإنجليزي والفرنسي وحاصرا الأسطول الروسي ومنعاه من الخروج، فوافق الروس على أي مفاوضة ترمي إلى السلم،

فطلبت فرنسا وبريطانيا من روسيا الانسحاب من جميع الأراضي التركية والاعتراف بحق السلطان العثماني المطلق في علاقاته مع المسيحيين فرفض القيصر الروسي الطلب، فسارعت فرنسا وبريطانيا إلى التحالف مع الدولة العثمانية في آذار 1854، فلم تلبث إن نشبت الحرب بين الطرفين(كامل، 1898: 87).

وبانضمام فرنسا وبريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا مالت الكفة لصالح الحلفاء، خاصة بعد وفاة القيصر الروسي نيقولا الأول فخلفه في الأمر ابنه أسكندر الثاني الذي كان ميالاً للصلح، خاصة بعد تأكده أن بلاده غير قادرة على مواصلة الحرب في وجه الحلفاء، فاضطرت روسيا في الأخير إلى إخلاء ولايتي الأفلاق والبغدان(مولدافيا وولاشيا) حتى لا تثير غضب النمسا ضدها، والتي كانت لها مطامع في هاتين الولايتين، ولتحول دون انضمامها للحلفاء فرنسا، بريطانيا، الدولة العثمانية (Saunders,1992: p125).

وفي الأخير وتحت ضغط النمسا وتهديها لروسيا إذا لم تجنح للسلم من جهة، ونجاح الحلفاء في اقتحام قاعدة سبستبول من جهة ثانية، كان كفيلاً بإنهاء حرب القرم بموجب صلح عرف بصلح باريس المنعقد بتاريخ 25 شباط 1856 وتم الاتفاق فيه على ما يأتي(أبو زيدون، 2003: 260):

- تخلي روسيا عن المطالبة بحق حماية الرعايا العثمانيين الكاثوليك، إلا أن دورها في حماية الكنيسة الشرقية ظلت محتفظة به فهي رائدة المذهب الأرثوذكسي وحاميته، لأن الديانة المسيحية الأرثوذكسية التي تدين بها روسيا هي الأقوى وأكثر انتشاراً مقارنة بالديانة المسيحية الغربية الكاثوليكية.

- إلغاء الحماية الروسية على مقاطعتي الأفلاق والبغدان التي أقرتها معاهدة أدرنة 1829.
- إعلان حياد البحر الأسود.
- حرية الملاحة في الدانوب، وهو شرط لصالح اقتصاد النمسا.

وهكذا نلاحظ عودة الحدود بين الدولة العثمانية وروسيا في آسيا إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وغدت الدولة العثمانية تتمتع بكامل حقوقها في ظل القانون الدولي، كما بينت هذه الحرب أن روسيا لم تكن قوية كما كان يتوقعها الحلفاء، فلم يعد للروس بعد هذه الحرب أي قيمة في المسائل الأوروبية(عمر والقوزي، 1999: 118).

2. الحرب الروسية العثمانية ومعاهدة سان ستيفانو:

أكد ظهور المسألة الشرقية من جديد، واستئناف الحرب الروسية العثمانية، على أن صلح باريس 1856 لم ينجح في وضع حد لمشاكل البلقان(الجمل وعبد الرازق، 2000: 217)، ومرد ذلك جملة من الأسباب أهمها:

- نمو الحركة القومية في دول البلقان التي حصلت على استقلالها الذاتي وهي البحر الأسود وولايتي الأفلاق والبغدان (اتحدتا فيما بعد باسم رومانيا).
- تشجيع وتدعيم روسيا والمجر لهذه الحركات القومية.
- ظهور الصرب كدولة قوية وجمعها للعناصر الصربية تحت لوائها.
- نشوب الثورات في ولايتي البوسنة والهرسك سنة 1875 بسبب ثقل الضرائب وسوء المحاصيل الزراعية، وهي من الأسباب المباشرة لاستئناف الحرب.

فإذا كانت الدولة العثمانية قد انتصرت ظاهرياً على روسيا في حرب القرم بفضل مساعدة الحلفاء، فإن الأمر بعد تأسيس دول البلقان قد تغير، فكانت الثورة التي تسببت في اختلالات دولية معقدة قد نشبت في إقليم "البوسنة والهرسك" عام 1875، فاستغلت روسيا الوضع وأعلنت أنها ستتدخل بمفردها إذا لم تتدخل الدول لتحقيق مطالب شعوب البلقان، كما أن النمسا وجدت في هذه الثورات فرصة لتحقيق أطماعها في البلقان ومن أهمها وضع يدها على طريق يوصلها لبحر إيجة، هذا فضلاً عن إمبراطوريتها التي تضم عديد العناصر السلافية(الجمل وعبد الرازق، 2000: 219).

أما ألمانيا، وتفادياً من دخولها في الحرب، فقد تبنت الموقف الروسي المتمثل في أن حل النزاع يجب أن يكون ودياً وبمشاركة الدول الثلاث(ألمانيا، النمسا، روسيا) ، لأن قيام حرب قد تجر الدول الأوروبية إلى المشاركة فيها قد تدفع أيضاً ألمانيا إلى الدخول فيها، غير أن هذا الموقف الذي تبنته الذي تبنته تلك الدول الثلاث لم يرض بريطانيا وفرنسا لأنه يُفوّت عليهما فرصة المشاركة في حل المسألة الشرقية التي كانت تعتبر من أهم المشاكل الأوروبية حينذاك(عمر، 2000: 200).

فأسرعت الدول الأوروبية إلى مطالبة الباب العالي بتنفيذ عدة إصلاحات وضعها وزير النمسا "اندر اسى" لإعادة الأمور إلى نصابها، فأذعن للأمر وأصدر قراراً في 12 كانون الأول 1875 يتضمن بعض الاصلاحات لتحسين أحوال سكان هاتين الولايتين، غير أن الثوار لم ترضهم هذه التسويات، فاستغلوا ظروف الدولة العثمانية وأعلنوا التمرد(حسون، 1994: 229)، ففي هذا الوقت بالذات بدأت أعمال "حزب

الدولة العثمانية الفتاة" التي أدت إلى خلع السلطان عبد العزيز(1861-1876) في 30 تموز 1876 وقتله بعد ذلك، واعتلاء السلطان مراد الخامس(1876) العرش ثم خلعه كذلك في 31 آب من السنة نفسها، ثم اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني(1876-1909) العرش، فأعلن الثوار من جديد الحرب ضد الدولة العثمانية، وانضم إليهم البلغاريون والصربيون وسكان الجبل الأسود، فتحولت الحرب إلى مذابح دموية بين الثوار والعثمانيين، وهو ما حفّز روسيا على الدخول في الحرب والانتصار لصالح الشعوب البلقانية.

ولقد تضاربت واختلفت آراء ومواقف الدول الأوروبية الكبرى حول أحداث البلقان، فروسيا كانت تريد التدخل مؤيدة للثوار وأعداء الدولة العثمانية في البلقان، بينما كانت بريطانيا تهدد بالتحرك العسكري المضاد، وكانت روسيا مرتاحة لتطورات الحرب طالما هي لصالح الثوار، لكم لم تلبث القوات العثمانية أن أنزلت هزيمة شديدة بالجيش الصربي، بل أكثر من ذلك أن هذه القوات العثمانية هدّدت بلغراد نفسها، وهنا تدخلت روسيا وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية(نوار ونعنعي، 1973: 298).

كانت الدولة العثمانية معتمدة ومتّكلة في حربها ضد الثوار على بريطانيا في حالة تدخل روسيا لصالح الثوار، غير أن موقف بريطانيا تغير ولم تجرؤ على مساعدة العثمانيين خاصة بعد أن شاع خبر المذابح الأخيرة، وهو ما شجع روسيا على إعلانها الحرب على الدولة العثمانية في 24 نيسان 1877 مبينة في إعلانها أن غرضها من الحرب هو نصرة المسيحيين(كامل، 1898: 87) وانضمت رومانيا إليها، واقتفت الصرب والجبل الأسود أثرهما، فعبر الحلفاء نهر الطونة وتوغلوا في

الزحف حتى اقتربوا من القسطنطينية في كانون الثاني 1878، حينها طلب السلطان العثماني الصلح، وأوعزت بريطانيا أسطولها بالدخول في "البو غازات" تهديداً للروسيين إذا لم يعدلوا عن مهاجمة الأستانة.

تحت ضغط الظروف السالفة الذكر وقعت روسيا مع الدولة العثمانية معاهدة "سان ستيفانو" في 03 آذار 1878 (قاسم وحسني، 1929: 188)، وبمقتضى هذه المعاهدة تقرر(أورخان، 2008: 96):

-تأخذ روسيا قارص وباطوم وأرداهان(ينظر التعليق رقم 03) من أراضي الدولة العثمانية الأسيوية.

-تنال كل من رومانيا والصرب والجبل الأسود استقلالها، ولم تعد لهم أي تبعية بالدولة العثمانية

- تمنح البوسنة والهرسك وبلغاريا استقلالاً إدارياً (ذاتياً)، على أن تمتد حدود هذه الأخيرة من البحر الأسود إلى بحر إيجة.

غير أن هذه المعاهدة عارضتها أغلب ممالك البلقان لأنها تجعل الشعوب السلافية (بلغاريا) تتفوق تفوقاً عظيماً في البلقان، كما هاجمتها كل من بريطانيا والنمسا لأنها منحت امتيازات واسعة لروسيا في البلقان، إلى جانب سيطرتها على المضايق والملاحة في البحر الأسود، وأوضحت بريطانيا أيضاً أنها عارضت معاهدة سان ستيفانو لسببين رئيسيين: الأول أن المعاهدة أخلقت دولة بحرية جديدة هي بلغاريا مما أخل بالتوازن بين دويلات البلقان، أما الثاني هو أن هذه المعاهدة وضعت الدولة العثمانية تحت رحمة روسيا(عمر، 2000: 206).

ثالثاً: تداعيات المسألة وانعكاساتها على الدول العظمى(مؤتمر برلين 1878):

كما أشرنا سابقاً أن أغلبية الدول العظمى عارضت معاهدة سان ستيفانو خشية من ازدياد النفوذ الروسي وازدياد الخطر على الدولة العثمانية التي تركت من غير حدود قوية تحميها(الشاذلي، 1989: 137)، هذا علاوة على اعتبار بريطانيا أن بلغاريا ليست سوى ذراعاً روسياً امتد إلى قلب الدولة العثمانية يستطيع أن يسيطر على القسطنطينية، ومما زاد من مخاوف بريطانيا هي تلك الأراضي التي حصلت عليها روسيا بموجب المعاهدة، وهو ما يساعد الجيش الروسي على الهبوط في مناطق النفوذ البريطانية (شمال العراق والخليج العربي والهند)، لذلك طالبت الدول العظمى بعرض المعاهدة على مؤتمر دولي يعقد في برلين.

في خضم هذا المناخ الدولي المتأزم، وغيوم الحرب بين بريطانيا وروسيا متلبدة، كانت الفرصة كبيرة لبسمارك(ينظر التعليق رقم 04) كي يقوم بدور المنقذ للسلام العالمي بدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحل فيه أوروبا مشاكلها على حساب الدولة العثمانية دون إراقة دماء الأوروبيين، بمعنى آخر أن الدول الكبرى جعلوا من أملاك الدولة العثمانية غنيمة مشتركة بينها، وقسموها حسب استراتيجية ومصالح كل واحدة منها بطريقة سلمية دون اللجوء للحرب.

وفي الواقع لم يكن اجتماع الدول الأوروبية الكبرى لإعادة النظر في معاهدة سان ستيفانو بقدر ما كان للموافقة على الاتفاقات التي تمت بين النمسا وروسيا من جهة، وبين بريطانيا وروسيا من جهة أخرى(عمر، 2000: 207).

عقد مؤتمر الدول الكبرى في العاصمة الألمانية برلين برئاسة بسمارك المستشار الألماني لإعادة النظر في معاهدة سان ستيفانو،

ولكن في الواقع لتسجيل الاتفاقات التي وقعت بين روسيا وبريطانيا من جهة، وبين روسيا والنمسا والمجر من جهة ثانية بخصوص معاهدة سان ستيفانو، علماً أن "دزرائيلي" رئيس الوزراء البريطاني سيؤدي دوراً رئيساً في الإعداد لهذا المؤتمر، ومن ثم وضع نصوص وتنفيذ التسويات التي اتفق عليها في أروقة قاعات المؤتمر(Erskine,1885: pp335-348).

وقد استغرقت جلسات هذا المؤتمر شهراً كاملاً من 15 حزيران إلى 15 تموز 1878، وبعد مداولات مطولة ومعقدة، استبعد منها الدبلوماسيون الأتراك، اتفقت الدول التي حضرت المؤتمر على بنود المعاهدة التي تكونت من أربع وستين مادة نصت على ما يأتي(قاسم وحسني، 1929: 189):

- تبقى معاهدة باريس 1856 نافذة فيما يخص دولية "البو غازات" ونهر الطونة، وقبول مبدأ التحكيم قبل اللجوء للقوة، وكذلك مبدأ احترام وسلامة الدولة العثمانية، وتمتعها بكل امتيازات القانون الأوروبي العام الذي يتمتع به سواها.
- الموافقة على استقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود.
- إرجاع مقدونيا إلى سلطة الدولة العثمانية.
- جعل بلغاريا الحقيقية إمارة مستقلة استقلالاً داخلياً تحت السيادة الإسمية للسلطان العثماني وتدفع له الجزية، أما الروملي الشرقي وهو الجزء الجنوبي من بلغاريا، فيحكمه وال مسيحي يوافق السلطان على تعينه.
- تتولى النمسا إدارة البوسنة والهرسك، وتعسكر جنودها في سنجق نوقي بازار(ينظر التعليق رقم 05)، وتسترد روسيا من رومانيا

بساربيا التي أخذت منها بموجب معاهدة باريس 1856 نظير إعطائها "دو بروجا" وتأخذ كلك قارص وباطوم، أما بريطانيا فقد تعهدت للأتراك بحماية ممتلكاتهم في آسيا، مقابل أن تأخذ قبرص لنفسها، وأعطيت تساليا وأبيروس لليونان، وبهذا خسرت الدولة العثمانية خسارة كبيرة.

وهكذا حاولت معاهدة برلين التوفيق بين مصالح الدول الأوروبية الكبرى في البلقان، ونفذت إلى حد بعيد سياسة الاستصلاح والتعويض التي رسمها بسمارك بين روسيا وبريطانيا والنمسا والمجر، فقوى النفوذ الروسي في شرقي البلقان، ونما النفوذ النمساوي في غربه، ورضيت بريطانيا حين تم تقليم أطراف روسيا ووضع حد لها في الإشراف على القسطنطينية والمضايق، كما رحبت بفكرة تقسيم بلغاريا إلى قسمين أحدهما مستقل والآخر تحت حكم الدولة العثمانية، هذا فضلاً عن استحواذ بريطانيا على جزيرة قبرص لإيجاد نوع من توازن القوى في شرق البحر الأبيض المتوسط، أما ألمانيا فقد بدت للمؤتمرين أنها مترفعة عن الأطماع وكان هدفها الأساسي هو استصلاح دول أوروبا وتحقيق السلام المنشود، لكن خلال السنوات التي أعقبت مؤتمر برلين سيظهر التقارب الألماني التركي، وأكد العثمانيون أن ألمانيا -رغم قسوتها- كانت أكرم من غيرها من الدول، فلم تقتطع لنفسها شيئاً في المؤتمر(عمر، 2000: 208).

وعموما إذا أردنا تقييم قرارات مؤتمر برلين وما أدت إليه نجد:

-تفوق وجهة النظر البريطانية من حيث تقويض معاهدة سان ستيفانو، ومنع ظهور بلغاريا كدولة كبرى، كما أن إعادة ضم

الروملي الشرقي إلى الدولة العثمانية حتى جبال البلقان أعطى للدولة العثمانية حدوداً طبيعية يمكن الدفاع عنها بسهولة.

-تفوق السياسة البسماركية المعروفة باسم سياسة "المصالحة والتعويض"، فقد قوي النفوذ الروسي في شرق البلقان، بينما قوي النفوذ النمساوي في غربه، كما حصلت روسيا على قارص وباطوم وأرزن، بينما حصلت بريطانيا بموجب اتفاقية سرية مع السلطان العثماني على قبرص عقدت قبل انعقاد مؤتمر برلين بأيام قلائل وذلك يوم 04 حزيران 1878.

-احتجت فرنسا على الاتفاقية السرية البريطانية -العثمانية بشأن التنازل عن قبرص واعتبرتها "سيدان الجديدة"، وطالبت بتعويض لها فوافقت بريطانيا على حرية تصرف فرنسا في تونس، أو بمعنى آخر الموافقة على احتلالها، ومخافة من أن تتمكن فرنسا من تحويل حوض البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية بعد احتلالها تونس عام 1881، قامت بريطانيا بالانفراد بمصر -بعدما كانت تتقاسمها مناصفة مع فرنسا- واحتلتها في عام 1882.

-كان القضاء على معاهدة سان ستيفانو، وعدم وقوف بسمارك إلى جانب روسيا بالقوة التي كان يريدها الروس من الأسباب التي أغضبت روسيا، وكان غضبها مفيدا جداً بل فرصة كبيرة لفرنسا لتجد الحليف الذي تبحث عنه في أوروبا(Erie,1941:p117).

-يُعد هذا الغدر المروع الإنجليزي -الروسي -الفرنسي- النمساوي بالدولة العثمانية، وخروج ألمانيا دون الحصول على أي أرض عثمانية من العوامل التي دفعت حكومة السلطان عبد الحميد الثاني

إلى التقرب من ألمانيا والاستفادة من تقدمها العلمي والعسكري، فكان ذلك نواة للتحالف العثماني الألماني في الحرب العالمية الأولى.

-اطمأنت أوروبا بأن شبح الحرب بين الدول الكبرى أصبح بعيداً، وبذلك يكون بسمارك قد حقق السلام الذي يبحث عنه، فساهم هذا في تنمية اقتصاديات ألمانيا وتطلعها إلى المشاركة في الاستعمار الأوروبي خاصة في إفريقيا، وهو ما أدى إلى مؤتمر جديد في برلين 1884-1885 عمل إلى تقسيم إفريقيا بين الدول الأوروبية.

خاتمة:

وأخيراً وليس آخراً ومن خلال ما سبق التطرق إليه في هذه الورقة البحثية من عرض ودراسة وتحليل نخلص إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعتبر المسألة الشرقية من أهم وأعقد المشكلات والقضايا التي تعرضت لها القارة الأوروبية خلال القرون الثلاثة الميلادية (الثامن عشر، التاسع عشر، العشرين)، والمقصود بها النزاع القائم بين الدولة العثمانية وبين بعض الدول الأوروبية، ولقد شمل هذا النزاع عدة أبعاد منها ما هو ظاهري(البعد الديني)، ومنها ما هو خفي استراتيجي(طرد الدولة العثمانية من القارة الأوروبية، ومن ثم تقسيم وتوزيع ممتلكاتها بين الدول الأوروبية وفق مصلحة كل واحدة منها.

- ظهرت المسألة الشرقية إثر الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، وبرزت بشكل واضح وجلي في القرن الموالي، نتيجة تظافر عدة عوامل أهمها التنافس الذي وقع بين الدول الثلاثة (النمسا وروسيا وفرنسا) لاقتسام أملاك الدولة العثمانية، أما العامل الثاني الذي أجّج المشكلة الشرقية فهو

الحركات القومية التي ظهرت في بلاد البلقان طالبة الانفصال والاستقلال عن الدولة العثمانية، فجاءت هذه الحركات في شكل ثورات تسارعت وتنافست الدول الأوروبية -الطامعة في ممتلكات الدولة العثمانية.

– تعتبر روسيا أول من طرق باب المسألة الشرقية الذي ظل موصداً عدة سنوات، وذلك نتيجة استئناف سياستها القائمة على تقسيم أملاك الدولة العثمانية، فكانت البداية في هذا الدور الثالث من المسألة الشرقية بحرب القرم التي وجدت فيها روسيا فرصتها الذهبية لإحياء وإعادة بعث نشاطها العدائي تجاه الدولة العثمانية، آملين من وراء ذلك تحقيق حلمها الذي روادها منذ زمن بعيد، وهو الوصول إلى المياه الدافئة والخروج من عزلتها، ومن ثم المشاركة والتأثير في مختلف المسائل السياسية الأوروبية الدولية.

– انتهت حرب القرم (1853-1856) بتوقيع صلح باريس بين روسيا والدولة العثمانية يوم 25 شباط 1856، وبالرغم من إخفاق روسيا في تحقيق أطماعها التوسعية إثر هذه بسبب التحالف الفرنسي الإنجليزي العثماني، إلا أن هذا لم يثن من عزيمة الروس، إذ أنهم لم يلبثوا أن استأنفوا عدائهم ونشاطهم العدائي تجاه الدولة العثمانية بعد تأسيس ونشأة دول البلقان وما نتج عنها من حروب وثورات تسببت في اختلالات دولية معقدة، أهمها الثورة التي اندلعت في إقليم "البوسنة والهرسك" عام 1875، فاستغلت روسيا الوضع وأعلنت أنها ستتدخل بمفردها إذا لم تتدخل الدول لتحقيق مطالب شعوب البلقان، كما أن النمسا وجدت في هذه الثورات فرصة لتحقيق أطماعها في البلقان ومن أهمها وضع يدها على طريق يوصلها لبحر إيجة، أما ألمانيا فكانت

تحبذ سياسة التعاون مع غيرها من الدول لحل هذا النزاع ودياً، لأن قيام حرب قد تجر الدول الأوروبية إلى المشاركة فيها قد تدفع ألمانيا أيضاً إلى الدخول فيها.

– تضاربت واختلفت آراء ومواقف الدول الأوروبية الكبرى حول أحداث البلقان، فروسيا كانت تريد التدخل مؤيدة للثوار وأعداء الدولة العثمانية في البلقان، بينما كانت بريطانيا تهدد بالتحرك العسكري المضاد، فاستغلت روسيا أحداث البلقان وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية وانضمت رومانيا إليها، واقتفت الصرب والجبل الأسود أثرهما، فعبر الحلفاء نهر الطونة وتوغلوا في الزحف حتى اقتربوا من القسطنطينية في كانون الثاني 1878، وانتصرت روسيا في هذه الحرب، بسبب تغير موقف الإنجليز الذين لم يجرؤ على مساعدة العثمانيين، مما أجبرهم في الأخير على توقيع معاهدة سان ستيفانو مع روسيا في 03 آذار 1878.

– أثارت معاهدة سان ستيفانو غضب وقلق الدول الأوروبية الكبرى لأنها تجعل الشعوب السلافية (بلغاريا) تتفوق تفوقاً عظيماً في البلقان، فهاجمتها كل من بريطانيا والنمسا لأنها منحت امتيازات واسعة لروسيا في البلقان، إلى جانب سيطرتها على المضايق والملاحة في البحر الأسود، وأوضحت بريطانيا أيضاً أنها عارضت معاهدة سان ستيفانو لسببين رئيسيين: الأول أن المعاهدة أخلقت دولة بحرية جديدة هي بلغاريا مما أخل بالتوازن بين دويلات البلقان، أما الثاني هو أن هذه المعاهدة وضعت الدولة العثمانية تحت رحمة روسيا، ولهذا اتجهت هذه الدول الكبرى إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في هذه المعاهدة.

– لم يعقد مؤتمر برلين 1878 لإعادة النظر في معاهدة سان ستيفانو، بقدر ما عُقد لتسجيل الاتفاقات التي وقعت بين روسيا وبريطانيا من جهة، وبين روسيا والنمسا والمجر من جهة ثانية بخصوص معاهدة سان ستيفانو، ونجحت معاهدة برلين التوفيق بين مصالح الدول الأوروبية الكبرى في البلقان، ونفذت إلى حد بعيد سياسة الاستصلاح والتعويض التي رسمها بسمارك بين روسيا وبريطانيا والنمسا والمجر، فقوى النفوذ الروسي في شرقي البلقان، ونما النفوذ النمساوي في غربه، ورضيت بريطانيا حين تم تقليم أطراف روسيا ووضع حد لها في الإشراف على القسطنطينية والمضايق، كما رحبت بفكرة تقسيم بلغاريا إلى قسمين أحدهما مستقل والآخر تحت حكم الدولة العثمانية، هذا فضلاً عن استحواذ بريطانيا على جزيرة قبرص لإيجاد نوع من توازن القوى في شرق البحر الأبيض المتوسط، أما ألمانيا فقد بدت للمؤتمرين أنها مترفعة عن الأطماع وكان هدفها الأساسي هو استصلاح دول أوروبا وتحقيق السلام المنشود، لكن خلال السنوات التي أعقبت مؤتمر برلين سيظهر التقارب الألماني التركي، وأكد العثمانيون أن ألمانيا -رغم قسوتها- كانت أكرم من غيرها من الدول، فلم تقتطع لنفسها شيئاً في المؤتمر.

– اتخذت الدول الأوروبية الكبرى المسألة الشرقية والدولة العثمانية كبش فداء لمعالجة مشاكلها ونزاعاتها الداخلية، واتخذوها وسيلة ناجعة لإعادة توازن قواها ومعالجة أزماتها السياسية، فغدرت هذه القوى الأوروبية بالدولة العثمانية وقسموا ممتلكاتها فيما بينهم، وهو ما دفع بحكومة السلطان عبد الحميد الثاني إلى التقرب من

ألمانيا والاستفادة من تقدمها العلمي والعسكري، فكان ذلك نواة للتحالف العثماني الألماني في الحرب العالمية الأولى.

-أبعدت المسألة الشرقية شبح الحرب بين الدول الأوروبية الكبرى، وبذلك يكون بسمارك قد حقق السلام الذي يبحث عنه، فساهم هذا في تنمية اقتصاديات ألمانيا وتطلعها إلى المشاركة في الاستعمار الأوروبي خاصة في إفريقيا، وهو ما أدى إلى مؤتمر جديد في برلين 1884-1885 عمل إلى تقسيم إفريقيا بين الدول الأوروبية.

التعليقات:

1. السلطان العثماني محمد الثاني والمعروف بمحمد الفاتح، هو سابع سلاطين الدولة العثمانية، ولد بتاريخ 30 آذار 1432، حكم فترتين مختلفتين، الفترة الأولى دامت لمدة سنتين فقط وكان عمره 13 عاماً فقط حكم من1444 إلى 1446، الفترة الثانية فكانت أطول من الأولى وكان عمره حينها 19 عاماً، دامت 30 سنة من 1451 إلى 148 (كولن، 2014: 58).

2. يعد النزاع بين فرنسا وروسيا حول الأراضي المقدسة في فلسطين من الأسباب المباشرة لحرب القرم، ومسألة الأراضي المقدسة قديمة العهد، فلقد أقر سلاطين آل عثمان ببعض الامتيازات الدينة لفرنسا الكاثوليكية بموجب معاهدة 1740، ومنح السلاطين العثمانيين أيضاً بعض الامتيازات الدينية لروسيا الأرثوذكسية بموجب معاهدة قينارجه 1774، ثم تأزمت العلاقات بين الرهبان الكاثوليك والأرثوذكس سنة 1848 بسب اختفاء نجمة تحمل عبارات لاتينية، وراح كل طرف يتهم الآخر بإخفائها، وكان هذا العامل الديني -بالرغم من كونه أقل العوامل من حيث تحول الأزمة إلى حرب- سبباً مباشراً في حرب القرم وإثارة المشكلة الشرقية(عمر والقوزي، 1999: 103).

3. مدينة قارص من أشهر المدن التركية تقف على ارتفاع 1750 متراً في شرق الأناضول، أدت دوراً مهماً في التاريخ التركي وكانت في قلب الحرب التركية الروسية 1877-1887، وظلت تحت الحكم الروسي لمدة 40 سنة نظراً لأهميتها الاستراتيجية، أما أرداهان فهي أيضاً مدينة تركية تقع في شمال شرق الدولة

العثمانية على مستوى هضبة عالية، تعتمد في اقتصادها على النشاط الزراعي (رئبال عتوم، 2021)، أما منطقة باطوم (باتومي)، فهي عاصمة مقاطعة أجاريا في جورجيا، تقع على ارتفاع 5 أمتار و372 كم غرب تبليسي على شواطئ البحر الاسود، تعد كمنفذ وبوابة لمحور السكك الحديدية والطرق التي تذهب إلى باكو ويربط البحر الأسود ببحر قزوين، في القرن 16 استولت عليها الامبراطورية العثمانية وحاولت اسلمتها، في 4 يونيو 1918، وقعت الإمبراطورية العثمانية مع جمهورية أرمينيا الديمقراطية معاهدة باتومي التي تركت منطقة صغيرة جدا حول يريفان تم إجلاء باطوم من قبل العثمانيين والألمان في نهاية عام 1919(Mutafian et Lauwe, 2005: p78).

4. بسمارك مؤسس ألمانيا ومستشارها الأول، ولد في مدينة شون ماوزنن بألمانيا الشرقية، يعود إليه الفضل في التخطيط للسلم ونشره في أوروبا لمدة 26 عاماً، وهو عراب مؤتمر برلين، ورط بلده في الحرب الألمانية الفرنسية التي انتهت بتحقيق الوحدة الألمانية، للمزيد ينظر: (نور الدين حاطوم، 1985: 334).

5. يشغل إقليم السنجق (أو سنجق نوفي بازار كما كان يعرف) موقعاً هاماً، إذ يعتبر همزة وصل بين صربيا والبوسنة والجبل الأسود وألبانيا وكوسوفا، وقد كان هذا الإقليم جزءاً من ولاية البوسنة، لكن بعد احتلال النمسا للبوسنة سنة 1878 ضم لولاية كوسوفا المجاورة، ونظراً لأهمية هذا الإقليم فقد كان باستمرار هدفاً للسياسة التوسعية لصربيا والجبل الأسود في المنطقة(محمد الأرناؤوط، 202).

قائمة المصادر والمراجع:

1- أبوز يدون وديع، (2003)، **تاريخ الدولة العثمانية من التأسيس إلى السقوط**، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

2- الأرناؤوط محمد، أرشيف ملتقى أهل الحديث، متاح على الخط https://al-maktaba.org/book/31616/74704#p4، تاريخ الدخول 2022/10/13، على الساعة 20:44 د.

3- أورخان محمد علي، (2008)، **السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده**، ط4، اسطنبول: دار الوثائق.

4- بروكلمان كارل، (د س ن)، **تاريخ العرب الإسلامية**، ترجمة نبيه امينة فارس وأمير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين.

5- برون جفري، (2006)، **تاريخ أوروبا الحديث**، ترجمة علي المزروقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

6- حاطوم نور الدين، (1985)، **تاريخ عصر النهضة الأوروبية**، دمشق: دار الفكر.

7- حسون علي، (1994)، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط3، بيروت: المكتب الإسلامي.

8- خاطر نصري ذياب، (2011)، **التاريخ الأوروبي الحديث**، المملكة الأردنية: الجنادرية للنشر والتوزيع.

9- رئبال عتوم، أهم المدن التركية، متاح على الخط [https://e3arabi.com/geography، تاريخ الدخول 2022/10/12، على الساعة 12:24 د.

10- سنو عبد الرؤوف، (1985). «العلاقات العثمانية الروسية (1687-1878) حرب القرم ممهداتها وتطوراتها ونتائجها 1853-1856». **مجلة تاريخ العرب والعالم**، بيروت، العددان 77- 78.

11- الشاذلي، (1989)، **المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية، 1299-1923**، القاهرة: مكتبة وهبة.

12- الصلابي محمد علي، (2001)، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، بور سعيد، دار التوزيع والنشر الإسلامية.

13- عمر والقوزي محمد علي، (1999)، **دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815-1950**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

14- عمر، (2000)، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

15- قاسم محمد وحسني حسين، (1929)، **تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا منذ عهد الثورة الفرنسية إل نهاية الحرب العظمى**، ط6، القاهرة: مطبعة دار الكتاب المصرية.

16- كامل مصطفى، (1898)، **المسألة الشرقية**، مصر: مطبعة الآداب.

17- كولن صالح، (2014)، **سلاطين الدولة العثمانية**، القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر.

18- نوار عبد العزيز سليمان ونعنعي عبد المجيد، (1973)، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، بيروت: دار النهضة العربية للنشر.

19- نوار وجمال الدين، (1999)، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، القاهرة: دار الفكر العربي.

20- هريدي علي صلاح أحمد، (2009)، **أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى 1815-1939**، الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة.

21- Crowe ,s,Erie, (1941), ***The Berlin West African Conférence***, 1884-1885, London

22- Claude Mutafian et Éric Van Lauwe, (2005), ***Atlas historique de l'Arménie***, Autrement, coll. « Atlas / Mémoires », (ISBN 978-2746701007.)

23- David Saunders, (1992), ***Russia in the Age of Reaction and Reform 1801-1881***, 1st edition by Routledge ISBN:9780582489783

24- Ericksson Edward. J, (2003), ***defeat in the time the Ottoman Army***, in the Balkans Greenwood publishing group ISBN:0275978885

25- Holland, Thomas Erskine (1885), "*The Preliminary Treaty of Peace, signed at San Stefano, 17 March 1878*", The European Concert in the Eastern Question and Other Public Acts, Oxford: Clarendon Press, retrieved 2022-09-11.